

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في لاهاي بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣ بمبلغ ٤ مليون فلورين هولندي للتمويل الجزئي لتوريد عدد ٢ معمل تفريخ للشركة العامة للدواجن بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة هولندا

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

**قرد:**

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق القرض الموقع في لاهاي بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣ بمبلغ ٤ مليون فلورين هولندي للتمويل الجزئي لتوريد عدد ٢ معمل تفريخ للشركة العامة للدواجن بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة هولندا ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر ببرئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٠٥ (٢٠ يناير سنة ١٩٨٥)

**حسنى مبارك**

اتفاق بتاريخ July 3, 1984

بين :

حكومة جمهورية مصر العربية ويشار إليها هنا "المقترض"  
وبنك الاستئمار الهولندي المنشأ في لاهاي بـ هولندا المشار إليه هنا "بنك"

حيث إن :

الشركة العامة للمداجن بالقاهرة المشار إليها فيما بعد "المشتري" وشركة بازريفورم  
بي في زيدام وال المشار إليها فيما بعد "البائع" تعاقداً بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣  
بمبلغ ٩,٢٨٤,٥٩٤ فلورين هولندي وذلك لتسليم عدد ٢ حضانة مكيفة ومعدات تشمل  
النظام الآلي (هاس) والمشار إليه فيما بعد بالعقد .

بـ وجـبـ الخطـابـ المؤـرـخـ ٢ دـيـسـمـبـرـ ١٩٨٣ قـدـمـتـ حـكـوـمـةـ مـلـكـةـ هـوـلـنـدـاـ حـكـوـمـةـ  
جـمهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ قـرـضـاـ بـمـبـلـغـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ـ فـلـورـينـ هـوـلـنـدـيـ للـتـموـيلـ الـجـزـئـيـ لـلـعـقـدـ .

بـ وجـبـ الخطـابـ المؤـرـخـ ٢٠ دـيـسـمـبـرـ ١٩٨٣ قـبـلـتـ حـكـوـمـةـ جـمهـورـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ  
الـعـرـضـ الـمـقـدـمـ منـ حـكـوـمـةـ الـمـلـكـةـ الـهـوـلـنـدـيـةـ .

يرـغـبـ بـنـكـ إـبـرـامـ اـتـفـاقـيـةـ قـرـضـاـ فـيـ حدـودـ مـبـلـغـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ـ فـلـورـينـ هـوـلـنـدـيـ  
مـعـ المـقـرـضـ .

سوف يمول بنك امستردام - روتردام ان في بـامـسـتـرـدـامـ المـشـارـ إـلـيـهـ فـيـاـ بـعـدـ أـمـرـ  
جزء من هذا العقد بمبلغ ٥,٢٧٤,٥٩٤ فلورين هولندي في شـكـلـ قـرـضـ .

وقدـتـمـ الـاـتـفـاقـ حـالـياـ عـلـىـ مـاـيـلـيـ :

أنـ بـنـكـ سـيـقـدـمـ لـقـرـضـ وـسـيـقـبـلـ المـقـرـضـ قـرـضـاـ بـمـبـلـغـ ٤ـ مـلـيـونـ فـلـورـينـ  
(أربعة ملايين فلورين هولندي) وذلك وفقاً للأحكام والشروط الواردة في المواد الآتية :

## (مادة ١)

(أ) يكون مبلغ القرض تحت التصرف تمام المقترض اعتباراً من تاريخ سريان هذا الاتفاق وفقاً للمادة ١٨ وطبقاً لنصوص هذا الاتفاق تكون استخدامات القرض متاحة للقترض طبقاً لنص المادة ٣ منه وتدرج المسحوبات التي تم في نطاق القرض على حساب باسم المقترض المصري لعام ١٩٨٤ (١).

(ب) لن يسمح بإجراه أي مسحوبات بعد ١٢/٣١ ١٩٨٥ ما لم يتفق على غير ذلك.

(ج) يكون استخدام القرض فاصراً على المقترض كما هو محدد في الأغراض التي اتفق عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة والمقترض غير مخول بأى طريقة كانت بتويل أو حق من حقوقه الواردة في نطاق هذا الاتفاق إلى طرف ثالث وفي حالة حصول أي طرف ثالث على أي حق من حقوق المقترض سواء بحكم القانون أو التعاقد أو بأى طريقة أخرى فإن التزام البنك بدفع مبلغ القرض أو أي جزء منه سوف يكون متهماً حتى

## (مادة ٢)

(أ) يدفع المقترض على الالتزام القائم من القرض معدل فائدة ٢,٥٪ (أثنين ونصف بالمائة) سنوياً وتستحق هذه الفائدة من تواريخ السحب المحددة.

(ب) تستحق الفائدة على القرض وتسدد نصف سوئي في ٣١ يناير، ٣١ يوليو في كل عام.

## (مادة ٣)

(أ) يكون تنفيذ هذه الاتفاقية طبقاً لضمون الخطاب المؤرخ ٢ ديسمبر ١٩٨٣ من حكومة مملكة هولندا للقترض والخطاب المؤرخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ من المقترض -حكومة مملكة هولندا.

(ب) طبقاً للفقرة ٣، من العقد فإن التوقيع التكلي له سيكون كما يلى :

بالفلورين الهولندي

٤,٠٠٠,٠٠٠ من خلال القرض المقدم لمصر لعام ١٩٨٤ (١) .

٥,٢٨٤,٥٩٤ من بنك امرو .

٩,٢٨٤,٥٩٤

(ج) وبعد أن تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول وفقاً للسادسة ١٥ يمكن السحب من القرض بعد تأمين تمويل العقد كما هو مشار إليه في هذه الفقرة .

(مادة ٤)

١ - عندما يقرر المقترض سحب أي مبلغ من القرض فيتم ذلك عن طريق إرساله طلباً مكتوباً إلى البنك كما هو وارد في الفقرة ٤ من هذه المادة .

٢ - يفحص البنك كل طلب في ضوء شروط هذا الاتفاق وأحكامه وإذا ما وجد الطالب سليماً يقوم بإبلاغ المقترض بالموافقة .

٣ - تم المسحوبات من القرض من خلال تعهد البنك بإعادة الدفع لـ البنك هولندي آخر مفوض من بنك في بلاد المقترض وذلك للدفع للبائع وذلك مقابل المستندات الائتمانية ويشار هنا للبنك الأول " بالبنك الهولندي الدافع " ويعتبر التعهد بإعادة الدفع بمثابة سحبات من القرض في تاريخ إعادة الدفع .

٤ - سيتعهد البنك بإعادة الدفع للبنك الهولندي الدافع بعد تسلمه طلب تتابي لهذا التعهد بحد أقصى ٤,٠٠٠,٠٠٠ فلورين هولندي وصورة من المستندات الائتمانية الخاصة به .

٥ - يتضمن الطلب التفويض غير المشروط وغير القابل للإلغاء بواسطة المقترض للقيام بالمدفوعات للبنك الدافع الهولندي وقت الاستحقاق وذلك طبقاً للتعهد السابق ذكره .

٦ - المبالغ المرتبطة بها عن طريق البنك سوف تكون في جميع الأحوال بالعملة الهولندية .

٧ - بمجرد استلام بيان من بنك الدفع الهولندي يفيد باستيفاء جميع الشروط الخاصة بالمستندات الائتمانية فإن البنك سيكون مكلفاً من المقترض بإعادة الدفع دون تحمل أي مسؤولية لاستيفاء الشروط الواردة بالمستندات الائتمانية .

٨ - علاوة على ذلك فإن البنك سيكون مفوضاً بطريقة غير قابلة لإلغاء لمدة فترة صلاحية العقد كما هو مذكور فيما سبق وذلك عند تلقى بيان من بنك الدفع الهولندي يفيد استيفاق مد فترة صلاحية المستندات الائتمانية .

#### (مادة ٥)

١ - سيتم سداد القرض على ثلاثة وعشرين قسطاً سنوياً متاليًا ويستحق القسط الأول ويدفع في آخر يوم من شهر السادس والتسعين من تاريخ أول إخطار كتابي وهكذا .

٢ - تبلغ قيمة القسط الأول من القرض ١٧٢ ألف فلورين هولندي (مائة وأثنين وسبعين ألف فلورين هولندي) وتبلغ قيمة الأقساط التالية ١٧٤ ألف فلورين هولندي (مائة وأربعة وسبعين ألف فلورين هولندي) .

#### (مادة ٦)

١ - في حالة عدم وفاء المقترض للفائدة في تاريخ استحقاقها فإن المبلغ غير المدفوع من الفائدة سيزداد بتعويض قدره ٢٠٪ شهرياً مع استمرار هذا طوال فترة عدم السداد على أن يعتبر الجزء من الشهر بمناسبة شهر كامل .

في حالة توقف المقترض عن الدفع في ظل هذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر بين المقترض والبنك فإن المقترض لن يكون له الحق في السحب من القرض وتكون الترامات القائمة على القرض في ظل هذا الاتفاق أو أي اتفاق قرض آخر بين المقترض والبنك مستحقة وواجبة الأداء فوراً بناءً على إخطار كتابي بالتوقف عن الدفع وهذه المبالغ بالإضافة إلى الفوائد والتعويض سيدفعها المقترض للبنك وفي حالة إذا ما سمحت الظروف السائدة فسوف يوافق البنك على منع المقترض مهلة لوقفه بال تراماته خلال مدة أقصاها ستون يوماً .

## (مادة ٧)

- ١ - تنفذ جميع المدفوعات التي يتلقاها البنك وفقا للنظام التالي
- مدفوعات للتعويض .
  - مدفوعات للتكليف .
  - مدفوعات للفائدة .
  - مدفوعات للالتزامات القائمة على القرض .

وذلك أخذنا في الاعتبار أن يتم إعطاء أواوية للديون المستحقة أولا ثم الديون المستحقة أخيرا .

٢ - تدفع جميع المدفوعات التي يقوم بها المقترض للبنك بالعملة الهولندية في حساب البنك مع بنك الاستثمار الهولندي بامستردام بدون أي خصم أو استقطاع .

٣ - سوف لا يتحمل بنك الاستثمار الهولندي بأية ضرائب أو رسوم تفرضها جمهورية مصر العربية عند سداد أصل هذا القرض والفوائد المتعلقة به .

## (مادة ٨)

سوف يرسل البنك للمقترض بيانا مكتوباً بجميع القيود الحاسيبة في دفاتر البنك فيما يتعلق بهذا الاتفاق وهذا البيان يجب الموافقة على صحته من جانب المقترض وإذا لم تصل للبنك اعترافات المقترض على هذا البيان في ظرف ستين يوما فيعتبر هذا البيان صحيحا من وجهة نظر المقترض ويقبل البنك وسائل تلمس في هذا الشأن .

## (مادة ٩)

طوال مدة صلاحية الاتفاق يمد المقترض البنك بالمعلومات التي قد تطاب بصفة خاصة من أجل تنفيذه وإدارته .

## (مادة ١٠)

١ - يلتزم المقترض أن يقدم للبنك كتابة الدليل الكاف من الجهة المستفيدة بتقديمه ويشر ممثليها في تنفيذ هذا الاتفاق بالإضافة إلى أن المقترض سوف يزود البنك ببيانات التوقيعات لكل من هؤلاء الأشخاص .

٢ - أن الشخص أو الأشخاص المعينين سيأخذون المقرض بالكامل بأى مبلغ وفي أي مجال يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق .

٣ - هذه التفويضات ستظل سارية المفعول إلى أن يبلغ البنك بواسطة المقرض كتابة أنه قد تم إلغاؤها .

#### (مادة ١١)

ان يترتب على أي تأخير في ممارسة حق أو سلطنة أو رخصة تحولة لأى من الطرفين بمقدسي هذا الاتفاق نتيجة الإخلال بأى تعهدات أن يفسر على أنه تنازل عن هذه الحقوق أو السلطات أو الشخص مالم ينص على غير ذلك في هذا الاتفاق .

#### (مادة ١٢)

كل حقوق والالتزامات البنك المترتبة على هذا الاتفاق لا تطبق فقط على البنك بل تطبق على جميع خلفائه وكلاء .

#### (مادة ١٣)

سيعيده المقرض للبنك فور طلب الأول جميع التكاليف الفعلية الناتجة عن أي خطأ من جانب المقرض وذلك فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق .

#### (مادة ١٤)

(ا) أي نزاع بين المقرض والبنك يتم تسويته بالتحكيم وفي مثل هذه الحالة فإن الأنظمة المذكورة في المادة ١ الفقرة من الشروط العامة للتحكيم المطبقة على اتفاقيات القرض والفنان العمادرة في ٢٧ أكتوبر ١٩٨٠ للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ستطبق تلقائيا على هذه الحالات .

(ب) هذه الاتفاقيات وتفسيرات أي مادة فيها والأحكام العامة المذكورة في الفقرة السابقة يحكمها القانون الهولندي .

## (مادة ١٥)

لن يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول إلا إذا أبلغ كل من الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق الطرف الآخر بما يدل على أن التوقيع قانوني وملزم وساري وأن كل التفویضات قد تم الحصول عليها .

## (مادة ١٦)

(أ) للقيام بهذا العقد ولخدمة الإجراء القانوني فإن المقترض سيختار مقرًا رسميًا له غير قابل للإلغاء في وزارة الاستئثار والتعاون الدولي ٨ شارع عدلي بالقاهرة بجمهورية مصر العربية وسيختار البنك مقرًا رسميًا له في مكتبه في لاهاي بهولندا.

(ب) يشهد الأطراف الموقعين أدناه الذين يتصرفون نيابة عن ممثليها المفوضين بتوقيع هذا الاتفاق من أصلين متباينين بأسمائهم باللغتين العربية والإنجليزية ، وقد تم تسليمها في لاهاي في اليوم والتاريخ الموضح أعلاه في أول الاتفاقية . وفي حالة التباين في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .

نيابة

نيابة

عن بنك الاستئثار الهولندي

عن جمهورية مصر العربية

المدير التنفيذي

د عرفان شافعى

(امضاء)

## وزارة الخارجية

### قرار

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠ بشأن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في لاهى بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣ بمبلغ ٤ ملايين فلورين هولندي للتمويل الحزئي لتوريد عدد ٢ معمل تفريخ لشركة العامة للدواجن بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة هولندا ،

وعلی موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١ ،

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٤ ،

### قرار :

#### (مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق القرض الموقع في لاهى بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣ بمبلغ ٤ ملايين فلورين هولندي للتمويل الحزئي لتوريد عدد ٢ معمل تفريخ لشركة العامة للدواجن بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكة هولندا .

ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٤/٧/٣